

محاضرة
معالى الأستاذ مكرم عبيد باشا

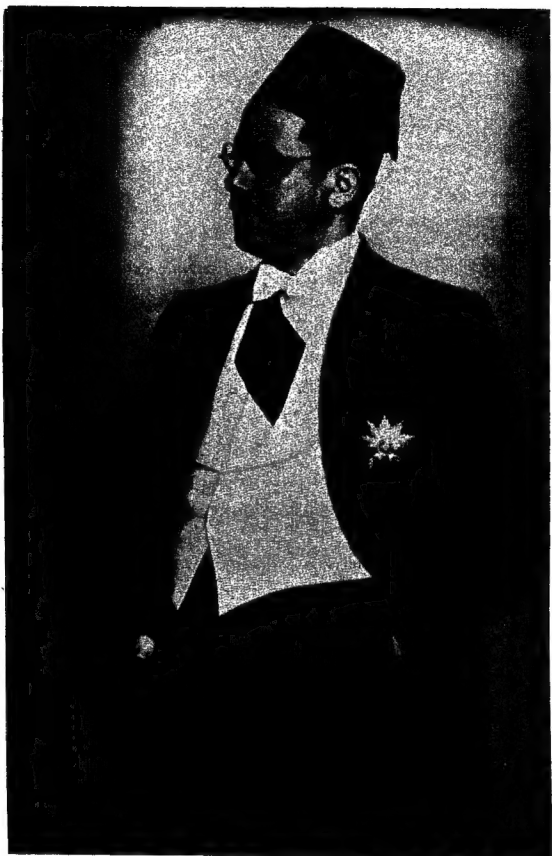
في
الجامعة المصرية



بحثٌ مقارنٌ تجليلي
للمعاهدة المصرية الانجليزية

دار النشر الحديث





حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا

اهداءات ٢٠٠٩

مقدمة

١. د. محمد الحميد بدوي

القاضي بجمعية العدل الدولية

مأذرة

معالى الاساذ مكرم عبىء باشا

فى

الجامعة المصرىة

مأ مآارن مألى

للماأءة المصرىة الانألىزىة

التيت هذه المصاحفة
بقاعة الاحتفالات الكبرى
بالجامعة المصرية
مساء الاحد أول نوفمبر سنة ١٩٣٦

نشرها

اتحاد الجامعة المصرية

بحث مقارنة تحليلي للمعاهدة المصرية الانجليزية

دولة الرئيس الجليل :

سعادة مدير الجامعة :

سيداتي ، سادتي ، اخواني :

في مثل هذه الاجتماعات الرهية الحاشدة ، حيث يسرى
الشعور من الفرد إلى الجماعة ثم يرتد إليه منها مجعاً منوعاً ، يقف
المتكلم عادة وقد ازدحمت به المشاعر واختلطت عليه مسالك الفكر .
فلا يجد وسيلة للتعبير عن شعوره الذي يدين به إلى الجماعة إلا
بالالتجاء إلى أهون العواطف سيلاً وأقربها منالاً وهي عاطفة
الشكر . . .

شعور عميق دقيق

ولكنى أتقص من شعورى إذا ما قصرت الكلام على
شكركم، فما كان شعورى مرتجلاً، ولا متخيلاً، حتى أُلجأ إلى هذه
العاطفة الهية، بل إننى منذ الساعة الأولى التى وجهت إلى فيها
دعوة إخوانى الجامعيين لأحدثهم عن موضوع له من نفسى ومن
فكرى المكان الأول أحسست أن نطاق الشكر لا يتسع لما أشعر،
أو فى القليل أن نطاق اللفظ لا يتسع لما أشكر (تصفيق)
أأتحدث فى الجامعة، وإلى الجامعيين، حديث المعاهدة ٢٠٠٢ ..
إنه إذن لشرف إلى شرف إلى شرف !

ولكن الشرف فيه شيء من عنصر الزهو والترف، بينما أنا
أحس بالشرف مجرداً من زهوه، أو لعله الطرب مجرداً من
لهوه، أو لعله ذلك الإحساس العميق الدقيق الذى كثيراً
ما يحسه الناس ولا يجدونه، ولأن وجدوه لا يجدونه... وإنكم
لتعلمون أن الإحساس إذا ما صدر من الأعماق كانت بلاغته فى
أن تشعره أكثر من أن تذكره!.. (تصفيق حاد وهتاف)

والحق أن سعادة مدير الجامعة وحضرات الأخوان الجامعيين
من أساتذة وطلاب قد أسدوا إلى صنيعاً مزدوجاً، لهناجيتان كريمتان

فن الناحية الأولى، أنهم طلبوا إلى أن أحاضرهم ، كأنتى
ما زلت واحداً منهم ، فكان من ذلك أن تناسيت أن الزمن قد
دارت دورته، وأنى لم أعد ذلك الاستاذ الشاب الذى كان يعطى
الشباب من فكرته ويأخذ من حرارته !

نعم تناسيت ، وما من عجب أن أتأسى فأنسى ، فالإنسان
ما أشده بخلًا بالحياة واستمساكها فى كل دور من أدوارها ، حتى
إذا ما انقضى منها دور عاودته سيرته ، واشتدت بين الماضى
والحاضر حيرته !.. (تصفيق حاد)

وها تم أولاء تروتنى أحن إلى عهد كنت فيه أشرف على عقول
الشباب وأحلامه، وأحسبني خيراً منى الآن مشرفاً على شؤون المال
ونظامه !.. (ضحك وتصفيق) وهكذا شأن كل حى فإنه لا يتبى
من أن يشتهى ، حتى ولو كان حاضره فوق ما كان يستحق ، وفوق
ما كان يرتقى !..

تلكم هي الناحية الأولى من فضلكم ، فبا لكم بالثانية وهي
تصل بالموضوع في صميمه لا في ملاساته ، فأنتى إذ أحدثكم عن
المعاهدة المصرية الانجليزية التى كان لى شرف الاشتراك فى توقيعها
إنما أحدثكم عن أمر هو أيضاً محل شعور عميق منى لا سليل الى
تكيفه أو إبرازه .

ولكن لعل البعض يتساءلون ماذا دى هذا المعلم القديم فقد
جئنا نسمع المحاضر ، فإذا بنا نسمع الشاعر ، إذ ماشأن شعوره حيال
المعاهدة بنصوص المعاهدة وأحكام المعاهدة ؟ ؟

كلا ، بل هو الشأن أكبر الشأن أيها السادة ، فان أحساسنا نحن
المفوضين المصريين فى جلسة توقيع المعاهدة قد يبرز لحضراتكم
حقيقة المعاهدة أكثر من كل بحث أو تحليل ، ولا عجب ، فالشعور
إذا كان مخلصاً إنما يبرز الحقيقة بتصورها ، والبحث مهما كان دقيقاً
إنما يؤدى الى مجرد تفسيرها أو تقديرها ، وشتان بين تصوير
وتقدير ! (تصفيق حاد)

ولكن كيف أصور لكم هذا الأحساس الذى ملك علينا
مشاعرنا ؟ — دعونى أحاول ذلك بمجرد التقريب والتثيل .
فن منكم لم يحس فى وقت من الأوقات أن لحظة من العمر
مرت به طابرة ، طائرة ، وأنه قد عاش فى هذه اللحظة القصيرة

عمرًا ، بل ربما عصرًا ، بل ربما دهرًا ... فهي لحظة في مداها
شاردة ، وفي أثرها خالدة ، يتذوق فيها الإنسان طعم الخلود ،
وهو بعد في هذا الوجود ... (تصفيق وهتاف عال)

تلك اللحظة قد عرقها ، بل عشتها ، مرتين في حياتي العامة ،
في المرة الأولى عندما نفيت مع سعد وزملائي أعضاء الوفد الى
سيشل في سبيل الاستقلال ، وفي المرة الثانية عندما وقعت مع
مصطفى وزملائي أعضاء الوفد الرسمي وثيقة الاستقلال ! (هتاف)

لحظتان !

لحظتان مختلفتان ، متباعدتان ، متعارضتان ، ولكن الألم
والفرح كانا فيهما متجاورين يتداولان تارة ، ويتبادلان أخرى ،
ففي اللحظة الأولى كنا نعانى ألم الأسر ، ولكنه الألم القريب من
الفرح لفرط ما في ذلك الألم من نبل وطهر ، (تصفيق شديد)
وفي الثانية فاضت نفوسنا بفرح دافق هو فرح النصر ، ولكنه
فرح كاد يدنو من الألم لفرط ما تاق إلى نفوسنا بعد أن كلفنا
ما كلفنا من جهد وصبر ! (تصفيق)

ومن عجب أن اللحظة الثانية ، وهي لحظة توقيع المعاهدة ،
أحييت في نفسي — وكدت أقول في حسي — تلك اللحظة الأولى
وجميع أدوار النهضة الخالدة الأثر ، فما هو ذا سعد في جلال المشيب

وعظمة الخطيب بخطب الجماهير وكأنه يتكلم بلسان القدر ، وهاهو ذا
الشباب المليء هتافاً وحماسة وحياة وكأنه ينبوع حتى قد انفجر —
انظر فما هو ذا في سبيل الحياة لمصر يؤثر الحياة في بطن الحفر !
(تصفيق شديد وهتاف بذكرى الشهداء)

وهاهو ذا سعد زعيم النهضة ولسانها يؤمر باسم الحماية البريطانية أن
يترك شؤون مصر لمصر وأن يتخذ من داره مستقراً أو شر مستقر ،
وهاهو ذا أيبي، وهاهو ذا يني، وهاهي ذي الحراب البريطانية تحيط بنا أينما
حللتنا وأينما السفر! وهاهم أولاء رجال الدولة البريطانيون يعلنون في
مقام وكل مقال أن الشعب المصرى غير جدير بدستور أو استقلال
أو بعضوية بين الأمم، وإن مكانه أن يظل في الدائرة المراتة قائماً ،
خاضعاً ، ذليلاً بين البشر !

ولكن ماذا عسانى أن أسمع ، وماذا أرى بين طرفة عين ولح
البصر ، فهنا نحن في قلب لندرا وفي مقر حكها نسمع نفما غير
ما سمعنا ونشهد صوراً غير تلك الصور ! (تصفيق وهتاف) . وهاهم أولاء
زعيم مصر وإخوانه يكونون جهة واحدة مع إخوان لهم باعدت
بينهم سنون التجافى وجمعت بينهم ساعة الظفر ! وهاهم أولاء رجال الدولة
من الانجليز يعلنون باسم الحكومة البريطانية مبلغ اعتبارهم بأن
تكون مصر المستقلة حليفة لهم ، على قدم المساواة ، وأن يحو الغد
ما ترك الأمس من سوء الأثر .

سبحانك ربى فان الضعف بك قوة، وإن القوة فيمن اعتبر !
(تصفيق وهتاف واستعادة)

الاختلاف بالاستقلال والمساواة

أيها السادة :

إذا لم يكن من أثر المعاهدة إلا أنها جعلت الانجليز يعلنون رسمياً في وزارة خارجيتهم وعلى مسمع من العالم أجمع عكس ما أعلنوه من تصريحات، وتحفظات، وأنهم اعترفوا صراحة باستقلال مصر، وتحالفها معهم ومساواتها لهم كأمة في جمعية الأمم، لكان لهذا الاعلان وحده قيمته القانونية والمعنوية معاً، فبالكم وقد اقترن الاعلان بميثاق هو المعاهدة، وتضمنت المعاهدة مكاسب مادية فعلية تجمع بين المظهر والجوهر، وتجعل من الاستقلال حقيقة فعلية، لا نظرية لحسب

„There is much in a name.“ كما يقول شكسبير، وإليك الاسم

والجسم في المعاهدة المصرية الانجليزية ، فلو أن الامر قصر على الاسم لما كفى .

اسمعوا إلى وزير خارجية بريطانيا (المستر أنطوني إيدن)
يقول في خطبته : —

« وإتنا ل نرجو من صميم قلوبنا أن يكون التحالف الذى نفتح عهده الآن أداة تتعاون بها حكومتا بلدينا على العمل معاً بود وثيق العرى لترقية شأن مصالحنا المشتركة وأن يكون هذا التحالف رمزاً لشركة حرة وطيدة بين الشعبين المصرى والبريطانى ،

والىكم ما قاله نخامة المندوب السامى باسم الحكومة البريطانية
في حفلة افتتاح المحادثات :

« والحكومة البريطانية تتطلع إلى اليوم الذى يفتح به عهد جديد فى علاقات البلدين كنتيجة لمعاهدة يمقدها الطرفان مختارين ، عهد تكون مصر فيه قد استكملت سيادتها ، وزالت أسباب سوء التفاهم الماضى بينها وبين بريطانيا العظمى ، فتظهران معاً أمام العالم حليفتين متساويتين . (تصفيق)

واسمعوا إلى صوت الزعيم المصرى ىرن صده فى جوانب قاعة
لوكارنو وهو يتكلم عن مجسد مصر واستقلالها وسيادتها بلهجة
الوائق بما يعنى ومما يقول :—

وأما المعاهدة التى حددت قاعدة العلاقات بيننا فيمكن اعتبارها
رمزاً فقد ظهرت بريطانيا العظمى ومصر أمام العالم كبلدتين صديقتين
متساويتين اتحدتا تحت شعار التعاون الحر والتحالف الصادق.

وإن مصر مهد الحضارة المجيدة الماضية ، بتوقيعها على هذه
المعاهدة التاريخية ، تضع يدها فى يد انجلترا العظيمة الحرة ، وبذلك
يبدأ عهد جديد فى علاقات الشرق والغرب ، (تصفيق) .

ذلكم صوت مصر، ما أقطع لهجته ، وأوقع رثته ، وهو يرتفع
عالياً . داوياً ، منادياً بحقوق مصر الخالدة ومجدها القديم ، ومسجلاً
فى قلب انجلترا وفى ضمير التاريخ ما كسبته من استقلال، ومساواة،
وتحالف ، وصداقة ، ومقام دولى ، ولو أنكم سمعتم رئيس الوفد
المصرى وهو يخطب بصوت رهيب يحمل فى طياته ما انطوى عليه
الموقف من دلالة وجلال لادر كنتم فوق ما تدركون مغزى ذلك
الفوز العظيم لمصر ، ولقضية مصر (تصفيق وهتاف بحياة الزعيم)
ولكن الاعتراف باستقلال مصر وسيادتها ومساواتها للأمم
الحرة لم يكن مقصوراً على هذه الخطب والتصريحات الرسمية

الخطيرة بل يحمله المعاهدة في مقدمتها وفي مرادها بصريح اللفظ،
وحسبي أن أتلو عليكم بعض ما تضمنته في هذا الصدد
فقد جاء في مقدمة المعاهدة ما يأتي:

« إن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأرلندا
والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند.

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر

بما أنهما يرغبان في توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم
بينهما والتعاون على القيام بالزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم .

وبما أن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد
معاهدة صداقة وتحالف تتصل لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال
لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضييهما وتنظيم علاقاتهما
المتبادلة في المستقبل

« قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية .

وجاء في المادة الثالثة ما يأتي :

« تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم .
وبما أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف
أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فأنها ستؤيد أى طلب تقدمه

الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص
عليها في المادة الأولى من عهد العصبة .

إذن ، استقلال ، سيادة ، تحالف على قدم المساواة مع أعظم
امبراطورية في العالم ، عضوية عصبة الأمم من غير ما قيد
ولا شرط . (تصفيق)

تصريحات وتصريحات

أيها السادة :

قابلوا بين هذه التصريحات الحاسمة التي وردت في المعاهدة
أو أعلنت بمناسبةها عن استقلال مصر ومساواتها لـانجلترا
وللأمم الحرة ، وبين التصريحات الانجليزية في العهد الأخير ،
منذ إعلان الحماية إلى تصريح ٢٨ فبراير إلى التصريحات
الرسمية البريطانية التي تلت هذا التصريح حتى آخر السنة
الماضية — قابلوا وفاضلوا ...!

وليكلم بعض هذه التصريحات بنصها وحرفها

ففي يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ نشر الاعلان الآتي :

« يعلن ناظر الخارجية لدى حكومة ملك بريطانيا العظمى
أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا ، وقد وضعت

بلاد مصر تحت حماية جلالتك وأصبحت من الآن مضاعداً من
البلاد المشمولة بالحماية البريطانية

وبذلك قد زالت سيادة تركيا عن مصر وستتخذ حكومة
جلالتك التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها..

وبعد أن ثارت الأمة ثورتها احتجاجاً على هذه الحماية
الظالمة توالى التصريحات الرسمية تثبتاً لقواعد الحماية والأحكام
العرفية، وإليك مثلاً تاريخياً منها ، ففي ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١
أرسل اللورد اللنبي إلى المغفور له سعد باشا وبعض زملائه
الخطاب الآتى نصه : —

« إلى صاحب المعالي سعد زغلول باشا بالقاهرة

يا صاحب المعالي

أتشرف بأن أبلغكم أنى تلقيت من الفيلد مرشال القائد العام
تعليمات بأن أبلغ معاليكم الأمر التالى وهو : —

« يحظر بهذا على سعد باشا زغلول بموجب الحكم العرفى أن
يخطب فى الناس أو أن يشهد اجتماعاً عمومياً أو أن يستقبل
الوفود أو أن يكتب إلى الصحف أو يقوم بعمل من الاعمال

السياسية ، وعليه أن يغادر القاهرة بلا إبطاء ويقم في منزله في
الريف تحت مراقبة المديرية ،

دار الحماية
الموظف : النبي

القاهرة في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢١

وأتشرف أن أكون غادم معاليكم الخاضع - الأمام - ج.ف.
كلا بن برجادير جفال ومستشار وزارة الداخلية.

ثم تلا ذلك تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي أعلن فيه
استقلال مصر مقيداً بالتحفظات المشهورة ، وإليك نص هذه
التحفظات : -

دلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة
جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأُمور الآتية يانها
وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة
جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأُمور وهى :-

- أ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر
- ب - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات
أو بالواسطة
- ج - حاية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات
- د - السودان

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن ،

وللى حضراتكم بعض ما تلا هذا التصريح من تصريحات وإجراءات رسمية من الجانب البريطانى ، ففي يوم السبت ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ — على أثر اغتيال المأسوف عليه السردار السرى ستاك — ذهب المندوب السامى البريطانى ومعه قوة مؤلفة من ٦٠٠ فارس بريطانى من حملة الرماح إلى مجلس الوزراء حيث كان المفقور له سعد باشا رئيس مجلس الوزراء والوزراء منتظرين وسلم التبليغ الآتى إلى دولة الرئيس الجليل ، وإليك بعض ما جاء فى هذا التبليغ :—
« فبناء على ذلك تطلب حكومة جلالة ملك بريطانيا من الحكومة المصرية

١ — أن تعتذر اعتذاراً وافياً كافياً عن الجناية

٢ — أن تواصل بأتم نشاط ، ومن غير مراعاة للأشخاص ، البحث عن الجناة ، وأن تنزل بالجرمين ، بقطع النظر عن أشخاصهم وعن سنهم ، أشد العقوبات .

٣ — أن تحظر من الآن فصاعداً وتقمع تماماً كل

مظاهرة شعبية سياسية

٤ — أن تدفع الحكومة إلى جلالة ملك بريطانيا في الحال
تعويضاً قدره نصف مليون جنيه

٥ — أن تصدر في خلال ٢٤ ساعة الأوامر بارجاع جميع
الضباط المصريين والوحدات المصرية البحت من الجيش المصري
من السودان، مع التعديلات التي تنشأ عن ذلك ويصير إعلانها
فيما بعد

٦ — أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد
مساحة الأطنان التي تزرع في الجزيرة، فبدلاً من أن تكون ٣٠٠
ألف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة .

٧ — أن تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية
في الأمور الواردة في ما يلي في ما يختص بحماية المصالح الأجنبية في مصر .

فاذا لم تلب هذه المطالب في الحال ، فان حكومة جلالة ملك
بريطانيا تتخذ فوراً التدابير المناسبة لصون مصالحها في مصر والسودان .
وإني أتهرب هذه الفرصة لأجدد لدولتكم تأكيد اعتباري السامي .

الامضاء : اللني فيدر مريال

المنسوب السامي

وأخيراً — بعد أن استتب الأمر وزالت هذه الازمة الحادة
التعسة — فقد توالى التصريحات الرسمية البريطانية، وتوالى إرسال
البوارج الحرة لأسباب داخلية مما لاحتاجة الى الاسباب فيه حتى
اتهى الامر بالتصريحات الرسمية فى السنة الماضية بالتدخل فى شؤون
الدستور المصرى ، تلك التصريحات التى قامت على أثرها الحركة
الآخيرة التى كان الطالب المصرى عمادها وشهيدها ، وكان من ثمار
هذه الحركة المجيدة أن تكونت الجبهة الوطنية وطالبت بمشروع
معاهدة سنة ١٩٣٠ الذى انعقد الاجماع عليه والذى اسفر عن
معاهدة سنة ١٩٣٦ — وسرى أنها فى مجموعها اصلح لمصر كثيراً من
ذلك المشروع .

الحقوق والمسئوليات

أبها السادة :

لقد سردت عليكم بعض ما سبق المعاهدة من تصريحات
وأعمال ، كما ذكرت لحضراتكم بعض التصريحات التى رفعت عليها
قوائم المعاهدة ، وبنيت عليها العلاقات بين مصر وإنجلترا ، ملغية
ما سبقها من تحفظات ، ولهذا النصوص الصريحة مقدمات ونتائج
سأتكلم عنها تفصيلاً — وحسبى أن أسجل هنا النقطة الأولى من

بحثي وهي أن هذه الاعترافات الصريحة ، بعد ما تقدمها من انكارات صريحة ، إنما هي في ذاتها خير صميم لا نزاع فيه ، وكسب عظيم لا يصح ولا يفهم الاعتراض عليه . (تصفيق)

أما ما ترتب على هذه الاعترافات الصريحة من حقوق ومسئوليات ، فسأحلها واحدة واحدة مفضياً لكم بما لنا وما علينا ، فإكان لي أن أخادع ولم انخدع ، أو أقنع بما لم أقنع . بل دعوني أصارحكم من الآن بحقيقة رأيي وأفضي إليكم مقدماً بنتيجة بحثي . وهي ان المعاهدة المصرية البريطانية معاهدة استقلال للبلاد ، ترتب عليها حقوق لنا ومسئوليات علينا ، ولقد قبلنا وضميرنا مستريح هذه المسئوليات أو بالأحرى الضمانات لحليفتنا — لا لمجرد السبب العام وهو أن كل تعاقد أو تحالف ينطوي على اخذ وعطاء بل للأسباب المعينة الآتية : —

أولاً — لأنه لا سبيل لكسب الحقوق إلا بما يقابلها من مسئوليات .

ثانياً — لأن هذه المسئوليات قد نص عليها بحيث لا تتعارض مع استقلالنا ومركزنا الدولي

ثالثاً — لأن المعاهدة نفسها تحمل بين طياتها الوسيلة الناجعة للتخلص من هذه المسئوليات والضمانات .

رابعاً — لأن هذه الضمانات تتفق مع برنامج مصر الوطنى
الذى وضعه الزعيم الخالد سعد للمفاوضة مع بريطانيا ، وسار عليه
من بعده الوفد المصرى وغيره من الأحزاب الاخرى

تلك نظرة عامة، وعاطفة — كما يقولون — والآن يجدر بي أن
أتناول المعاهدة بالبحث تفصيلاً، وسأقسم بحثى إلى قسمين رئيسيين :—
(أولاً) بحث مقارنة — أى مقارنة المعاهدة بجميع المشروعات
السابقة عليها

(ثانياً) بحث تحليل — وفيه تحليل لنصوص المعاهدة
وأحكامها وسيتضمن هذا البحث بعض ملاحظات على اعتراضات

القسم الأول

بحث مقارن

أيتها السادة :

لكى يصح الحكم على شئ مما يجب أن يقاس إلى غيره، بل إن الفضل في هذه الدنيا إنما يتحقق بالموازنة بين خير الإنسان وشره، ومعنى ذلك أن القياس أو النسبية أساس للنظام في المعنويات كما في الماديات، فلو لا الجمال لما عرفنا قبحاً، ولو لا الكرم لما عرفنا شحاً . . . ولكى يصح حكمكم على المعاهدة الحالية أرجو أن تقابلوا بينها وبين ما سبقها من المشاريع، وسترون أنها تفضلها جميعاً، حتى تلك التى قدمها المفاوض المصرى من بده رأيه، أو ارتضاها ثم رفضها المفاوض الانجليزى في آخر الامر .
وسترون حضراتكم فيما يلى :

(أولاً) أن المعاهدة تتفق مع برنامجنا الوطنى للفاوضات
(ثانياً) أنها في مجموعها تفضل المشروع الذى قدمه الوفد المصرى نفسه في سنة ١٩٢٠ إلى لجنة ملتر باعتباره مثلاً لا تحصى
المطالب المصرية

(ثالثاً) أنها تفضل بكثير مشروع لجنة ملتر — الذى ارتضاه بعض أعضاء الوفد — كما أنها تفضل المشروع مضافاً إليه تحفظات الأمانة وهو الذى ارتضاه الوفد بالإجماع

(رابعاً) أنها تفضل بكثير مشروع ثروت — تشمبرلن

(خامساً) أنها تفضل فى مجموعها مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ الذى طالبت به الجبهة الوطنية، وتفضل من باب أولى مقترحات سنة ١٩٢٩

ولم أرَ محلاً للأشارة هنا إلى مقترحات اللورد كرزون التى رفضها المفوضون المصريون برئاسة المحفور له عدلى باشا، فهى بطبيعة الحال أقل صلاحية من المشاريع التى قدمها أو ارتضاها المفوضون المصريون، ولا يصح أن تقارن بالمعاهدة الحالية .

١ - المعاهدة

وبرنامج الأمانة للمفاوضات

أبها السادة :

ما من سبيل لاسترداد استقلال أمة أو استخلاص حق من حقوقها إلا بواحد من أمرين (أولهما) النضال الحربي وعماده قوة

لجيش المسلحة (وثانيهما) النضال السليبي — وعماده قوة الحق غير
لمسلحة. وهي تنحصر في الاقتناع بجميع وسائله والجهاد والتضحية
في سبيل هذا الاقتناع .

وعندما قامت الامة قومتها في سنة ١٩١٩ تطالب بالغاء الحماية
وتحقيق استقلالها كان على سعد زعيم الثورة وعلى زملائه أعضاء
الوفد أن يتخيروا أحد السيلين لتحقيق وكالتهم عن الامة — أما
إعلان الحرب بقوة السلاح أو إعلان الجهاد بقوة الحق ضد الدولة
الحامية .

ولم يكن في مصر عاقل أو مجنون يفكر في إعلان الحرب ،
لسبب بسيط، وهو أنه لم يكن لتأمين القوات المسلحة ما يسمح بحرب
ما ، بل إن بيت الداء ومحل الشكوى إنه مادام الاستعمار قائماً
فسيحول بقوته دون استكمال قوتنا وإعداد جيشنا .

لم يكن إذن مناص من أن يختار سعد وزملاؤه والامة معهم
طريق الجهاد للحق ، وعماده كما قلت الدعاية والاقتناع بجميع
الوسائل مهما كلفنا ذلك من تضحية .

ولما كان الفرض من الجهاد هو إقناع الشعوب جميعاً وفي
مقدمتها الشعب الانجليزي بحق مصر كانت النتيجة المنطقية لذلك

أن تكون المفاوضات مع الحكومة الانجليزية إحدى وسائل هذا
الاقناع ومن أجدى وسائله ، ومن ثم لم يتردد سعد رحمه الله
والوفد المصرى معه بأجماع الآراء فى أن يحمل فى رأس برنامج
المفاوضة مع الانجليز ، ولم تردد الأمة فى أن تمنح الوفد سلطة
واسعة غير مقيدة بقيد أو محددة بحد ، وهى السعى إلى الاستقلال
أنى وجد إليه سبيلا .

إذن هناك مفاوضة ، والمفاوضة ليست مجرد خطبة يخطبها المفوض
المصرى فى حقوق مصر على مسمع من المفوض الانجليزى ، ثم
يعود قائلاً بأنه أسمع وما أفتع . . . كلا ، بل أساس المفاوضات
أن تقنع خصمك بطريقة عملية (أولا) أنك صاحب حق
(وثانياً) أن مصلحته فى التسليم بهذا الحق . (تصفيق)

ومابى من حاجة إلى القول إن هذه كانت الخطوة السديدة التى
اتجهها سعد والوفد المصرى منذ بداية النهضة وهى ان أساس
مفاوضاتنا مع الانجليز هو استقلال البلاد استقلالاً صحيحاً تاماً مع
ضمان المصالح البريطانية التى لا تعارض مع هذا الاستقلال .

ذلكم هو البرنامج الوطنى الذى قامت عليه نهضة الأمة ، والذى
ناضل عنه الزعماء ، واضطهد فى سبيله الأبرياء ، ومات عليه
الشهداء . . . (تصفيق حاد)

يبد أن الأمر لم يكن مقصوراً على مصر ، فان جميع الأمم
المجاهدة اختطت خططها ، وترسمت برنامجها ، فإيرلندا والعراق
والهند وسوريا وغيرها من البلاد التي امتنع عليها الحرب ولم تمتنع
عليها الجهاد — كل أولئك جاهدوا وفاوضوا ووصلوا الى نتائج
محسوسة ، ولعل ما وصلت اليه مصر بعد جهاد مرير يبرر أنها كانت
الامة الشرقية الأولى التي رفعت للشرق علم الحرية والكرامة القومية

أبها العامة :

هذا البرنامج الوطني هو بعينه أساس المعاهدة المصرية الانجليزية ،
فهي تحقق استقلال البلاد وتضمن للانجليز مصالحهم التي لا تتعارض
مع هذا الاستقلال (تصفيق)

٢ — مشروع الوفد

في سنة ١٩٢٠ (مقارناً بالمعاهدة)

ولعل أبلغ دليل على عظمة سعادته كان أبعد
الناس عن الدجل السياسي ، وأنه لم يشأ أن يضيع دم الشهداء هدرأ
بمجرد الكلام الخاسي ، ومن ثم وضع هو والوفد مشروعا قدم للجنة
ملتر ، بغية الوصول إلى نتيجة عملية مرضية

ولقد وضع هذا المشروع في إبان اشتداد الثورة وأريد به أن يعبر تعبيراً صحيحاً عن مطالب البلاد بطريقة عملية ، بحيث تتفق مع البرنامج الوطني المشار إليه آنفاً وهو تحقيق استقلال البلاد وصيانة المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال

ويلاحظ أن الوفد برئاسة سعد العظيم أراد أن يقنع انجلترا بالعدول عن الحماية التي وافقتها عليها الدول والتي أصرت على فرضها على مصر بعد أن خرجت ظافرة من الحرب العظمى ، وأراد في الوقت نفسه أن يمنح لمصر ثمار نهضتها ، فوضع هذا المشروع لتحقيق هذين الغرضين

غير أن الذي يهمننا أن نبزّه هنا هو أن هذا المشروع الذي قدمه الوفد من وضعه ، ومن إنشائه - والذي وافقنا عليه جميعاً - إذا ما قارناه بالمعاهدة الحالية وجدنا أنه أقل تحقيقاً لاستقلال البلاد من وجوه عديدة ، وليس في ذلك ما ينقص من قدر الوفد أو من عظمة سعد ، بل على العكس من ذلك فلو أن سعداً تمثلت فيه العبقرية السياسية إلى جانب الزعامة الوطنية لما أصبح استقلال مصر حقيقة عملية ، ولما وصلنا إلى ما وقفنا إليه الآن على الأساس الذي وضعه هو لنا

وهنا أتلو على حضراتكم نصوص هذا المشروع لكي تتسنى
لكم المقارنة على وجهها الصحيح

(وهنا تليت النصوص)

وتبينون بما تقدم أن المشروع ينص على ما يأتي :-

« أولاً ، لبريطانيا أن تنشئ على مصاريها نقطة عسكرية
بريطانية على الشاطئ الشرقي للقنال (على أن تحدد المنطقة بعد
ذلك بواسطة خبراء عسكريين من الطرفين) ، والغرض من هذه
النقطة العسكرية المساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات
الأجنبية على القنال، وبعد مضي عشر سنين يبحث المتعاقدان الأمر
لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم وما إذا لم يكن
ممكناً أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال وفي حالة
الخلاف يرفع الأمر إلى عصابة الأمم

ومر من ذلك ترون أن سعداً والوفد معه سلبا منذ البداية
بوجود نقطة عسكرية بريطانية في منطقة القنال للاشتراك في الدفاع
عنه، وأنه بعد مرور مدة معينة - عشر سنوات - يبحث المتعاقدان
فيما إذا لم يعد لهذه النقطة لزوم وعند الخلاف يرجع الأمر إلى
عصابة الأمم

وبلاحظ أن هذا النص لم يقبله لـانـجـليـز وقتئذ ، وهو شيء في
مبدئه بالنص الذي وفق المفوضون المصريون إلى اقتناع الانجليز
بقبوله في المعاهدة الحالية

ومع أن مدة الرجوع الى عصبة الأمم عشر سنوات - وهي
في المعاهدة عشرون سنة - فإن المقياس الذي نص عليه في المعاهدة
وهو مقدرة الجيش المصري على الدفاع عن القتال إنما هو مقياس
أكثر تمثيلاً مع فكرة الاستقلال من ذلك الذي أشير إليه في
مشروع الوفد الأول

وثانياً نص في المشروع على بقاء الامتيازات وحصرها في يد
انجلترا وأن لانجلترا أن تعارض في القوانين التي تسرى على
الأجانب في أحوال معينة ، وأن الزيادات والتعديلات التي يراد
ادخالها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لا تحصل إلا بموافقة
بريطانيا العظمى وأنه بعد مضي ١٥ سنة تنظر الحكومتان في مسألة
إزالة المساس الحاصل لسيادة مصر على سكان بلادها بسبب
ما للأجانب من الامتياز في التشريع والقضاء

ولسنا نظن أن هناك محلاً للمقابلة بين هذه النصوص التي تقضي
ببقاء الامتيازات وحصرها في يد انجلترا وإعطائها حق الاعتراض
على القوانين التي تسرى على الأجانب ، وعدم ادخال أي تغيير على

لائحة المحاكم المختلطة إلا بموافقة إنجلترا، وعدم جواز البحث فيما يتضمنه نظام الامتيازات من مساس بسيادة مصر — وهي صيغة مهمة — إلا بعد ١٥ سنة — ، لا محل للمقارنة بين هذه النصوص وبين نص المعاهدة الحالية الذي تعلن فيه إنجلترا قبولها إلغاء الامتيازات التشريعية والمالية عاجلاً وبدون إبطاء، وبقاء المحاكم المختلطة لفترة انتقال غير طويلة — لا قياس إذن ، ولا مقارنة ١. (تصفيق)

« ثالثاً ، نص أيضاً في مشروع سنة ١٩٢٠ على تعيين موظف سام بريطاني يحل محل صندوق الدين عند الغائه ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية — أو بعبارة أخرى ، تعيين مستشار مالي إنجليزي — ولا حاجة بنا إلى القول أن وظيفتي المستشار المالي والمستشار القضاء ستلغيان طبقاً للمعاهدة الحالية

« رابعاً ، نص في مشروع سنة ١٩٢٠ على تعيين نائب عمومي إنجليزي لدى المحاكم المختلطة — ولا يوجد نص بهذا المعنى في المعاهدة الحالية .

(خامساً) نص في هذا المشروع على أن مصر لا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدماً مع بريطانيا العظمى وهو نص يجعل مصر تحت سيطرة بريطانيا من الوجهة السياسية ، ولا وجود لهذا النص في المعاهدة الحالية

(سادساً) نص فيه أيضاً على أنه في البلاد التي لا تعين مصرفها
مثلاً سياسياً لها تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد إلى نائب
بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح — وهو نص
يزيد في معنى السيطرة السياسية البريطانية على مصر التي أشرنا إليها
في الفقرة السابقة

وأخيراً نص في هذا المشروع على اشتراك بريطانيا في الدفاع
عن الأراضي المصرية وعلى محالفة دفاعية تعهد مصرفه بأن تقوم
داخل حدودها ولولم تكن سلامة القطر المصري في خطر مباشر
— بجميع ما تحتاجه بريطانيا حرياً من تسهيل سبل المواصلات
وأعمال النقل الخ .. وإن شروط المحالفة تجدد باتفاق خاص وأنها
معقودة لمدة ثلاثين سنة ويمكن تجديدها .. الخ ..

ويجدر بي أن أكرر هنا أن هذا المشروع قدم باعتباره ممثلاً
لوجهة النظر المصرية وأنه لقي إجماعاً من حضرات أعضاء الوفد
وقتشدهم حضرات أصحاب السعادة والعزة حمد الباسل باشا،
محمد محمود باشا، اسماعيل صدق باشا، علي شعراوي باشا،
عبد العزيز فهمي بك، محمد علي علوبة بك، لطفى السيد بك، واصف
غالى بك، سينوت حنا بك، مصطفى النحاس بك، حافظ عفيفي بك،
عبد اللطيف المكباتى بك، جورج خياط بك، على ماهر بك —

ولقد كنا نحن جميعاً موافقين على هذا المشروع ومحبذين له، وتمنينا لو أن لجنة ملتر قبلته ولكنها رفضته رفضاً باتاً وقدمت من قبلها مشروع لجنة ملتر، الذى سيأتى الكلام عنه فى الفقرة التالية .

وأعود فأكرر إن هذا المشروع الذى كان يمثل فى نظرنا أقصى المطالب المصرية إنما هو أقل تحقيقاً لاستقلال البلاد من المعاهدة الحالية كما ينت فىما قبل . (تصفيق)

٣ - مشروع ملتر

أما مشروع ملتر الذى عرض على الأمة فى ظروف ما زال الكثيرون يذكرونها ، فالحكمة من ذكره هنا هى إتمام المقارنة ، لأن بعض حضرات أعضاء الوفد قبلوه كما هو - على علته - وجميع الأعضاء قبلوه مضافاً إليه تحفظات الأمة .

وعلى أى حال فالذى يهمنى إبرازه أن المشروع مع التحفظات أو من غيرها إنما هو دون المعاهدة الحالية بمراحل فلا حل لمقابلة أو مفاضلة بينهما

وقد نص فى مشروع ملتر على أن تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر يجب أن يكون على أساس دائم ولم ينص فيه على وقت

لانتهاه الاحتلال أو لاعادة النظر في المعاهدة فهو مشروع.
احتلال مؤبد .

وقد ورد في المادة الثانية منه أن مصر تمنح بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة — وكذلك نص فيه على وجود مستشار مالى بريطانى ومستشار قضائى أو « موظف في وزارة الحفانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ، ويجب إحاطته علماً بجميع المسائل المتعلقة بادرة القضاء فيما له مساس بالأجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام » — وكذلك نص في المشروع على نقل الامتيازات الأجنبية إلى الحكومة البريطانية ، وحصرها في يدها — ونص أيضاً على أن الممثل البريطانى يكون له مركز استثنائى في مصر — ونص كذلك على أن كل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات تحصل باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ، وعلى أنه في المسائل التى ينالها مساس من جراء لإبطال المحاكم القنصلية تعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية

كاتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ،
وذلك كله ريثما تمقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها —
ونصر أيضاً على حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية
صاحبة الشأن.... الخ. الخ.

ولما عرض هذا المشروع على الأمة بواسطة بعض أعضاء
الوفد أدخلت عليه الأمة بعض تحفظات ، وكان أهم هذه التحفظات
وجوب النص على إلغاء الحماية ، وتضييق اختصاصات المستشار
المالى والموظف البريطانى فى وزارة الحقانية ، وإهمال الشرط الذى
تضمنته البند الخامس من المشروع ، وهو أن تنفيذ المعاهدة المنوية
بين بريطانيا ومصر يتوقف على عقد اتفاقات مع الدول لاجراء
التعديل اللازم فى نظام الامتيازات

ولما أظهرت لجنة ملتر ترددا فى قبول هذه التحفظات وأرجأت
مناقشتها إلى ما بعد المفاوضات الرسمية ، أصر بعض أعضاء الوفد ،
وعلى رأسهم الزعيم الخالده سعد زغلول على وجوب إدخال
التحفظات على المشروع ، ولم يصر البعض الآخر ، وكان ذلك
الانقسام داعياً إلى إجراء المفاوضة الرسمية بعدئذ مع الوزارة
العديلة ، ولكن هذه المفاوضة فشلت على إثر الموقف المشرف
الذى وقفه المغفور له على يكن باشا ، فانه وأعضاء الوفد الرسمى الذين
كانوا معه قطعوا المفاوضة مع اللورد كرزون بناء على الأسباب التى

ذكرها دولة عدلى باشا فى تقرير مرفوع منه الى حضرة صاحب
العظمة السلطان ، وقد جاء فيه أن مسألة القوة العسكرية التى كانت
فى مشروع اللورد ملتر وسيلة لتحقيق غاية هى حماية المواصلات
الامبراطورية قد أصبحت فى نظر الحكومة الانجليزية وسيلة
لتحقيق غايات مختلفة (أولها) الدفاع عن سلامة المواصلات
الامبراطورية فى حالتى السلم والحرب (وثانيها) مساعدة مصر على
الدفاع عن الحدود المصرية (وثالثها) حماية المصالح الأجنبية
(ورابعها) مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة وحفظ
النظام إذا دعت الحاجة إلى ذلك (وأخيراً) أن لهذه القوى أن
ترابط فى أى مكان من مصر ولاى زمان .

وفوق ذلك فقد أصر لورد كرزون على ألا يكون لمصر
ممثلون سياسيون بل مجرد قناصل للأعمال التجارية ، وأن ليس لها
أن تعقد معاهدة مآمن غير موافقة إنجلترا — وكذلك أصر على
وجوب توسيع اختصاص المستشارين المالى والقضائى وحلول
الدولة الانجليزية محل الدول الأجنبية فى الامتيازات الخ .

فصارى القول أن الانقسام الذى حصل فى الوفد على مشروع
ملتر شجع الحكومة الانجليزية فى المفاوضة الرسمية التالية على عرض
شروط أقل صلاحية من مشروع ملتر حتى أن المغفور له عدلى
باشا قال فى تقريره لعظمة السلطان إن : « الحكومة الانجليزية
ترى أن لجنة اللورد ملتر تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر » !

ومهما يكن من أمر فإن مشروع ملتر نفسه مضافاً إليه تحفظات
الامة هو كما قلنا أقل من المعاهدة الحالية بمراحل كثيرة بحيث
لا يصح القياس أو المقارنة .

وسنرى فيما يلي أن الأمر لم يكن مقصوداً على مشروع الوفد
في سنة ١٩٢٠ أو على مشروع ملتر والتحفظات ، بل إن جميع
المشاريع التي تلتها هي أدنى مرتبة في الاستقلال من المعاهدة الحالية

محادثات سعد — مكدونالد

سنة ١٩٢٤

لم تدم هذه المحادثات أكثر من يومين لأن وزارة العمال كانت
على وشك السقوط ، فرأى سعد باشا في حكمة وحسافة
ألا يكشف يده لوزارة ليس في مقدورها أن تسلم البضاعة كما يقولون

وقد كنت ممن تشرفوا بمرافقة سعد في لندرة في إبران هذه
المحادثات ، ولما رأينا أن لا جدوى في الاستمرار فيها قصر سعد
كلامه على سرد المطالب الوطنية وطلب أن تكون قناة السويس
تحت حماية عصبة الأمم فرفض ذلك المستر ماكدونالد ولكنه لم يشأ

هو أيضاً أن يكشف عما في يده من اقتراحات لأن الأزمة
الوزارية البريطانية كانت ضاربة أطنابها وقشنتوكان الفريقان يعلنان
أن الوزارة البريطانية ستسقط قبل الانتهاء من المحادثات

وعند ما غادر سعد لندرة وقبل أن يصدر المستر ماكدونالد
كتابه الأبيض قال في حديث له مع شركة روتر بالحرف الواحد
«لأنه مادام لم يفتح باب المفاوضات في شيء فهو يشعر باستحالة
الوصول إلى تقام في الوقت المحدود الموضوع تحت تصرفه وإنه
إذا أنتم النظر في الحالة كلها واحتمال حدوث أزمة سياسية في إنجلترا
فانه يشعر أن هذا ليس بالوقت الملائم للاستمرار في المحادثة»

وعند ما صدر الكتاب الأبيض الإنجليزي مبرراً قطع
المحادثات مع سعد باشا مؤكداً أن سعداً طلب جلاء
الجيش البريطانية عن مصر ووضع القناة تحت حماية
عصبة الأمم ، حادثت جريدة الأهرام سعد باشا في هذا الصدد وهو
في باريس فقال «لني عرضت على المستر ماكدونالد أن توضع
قناة السويس تحت حماية عصبة الأمم وأن تنسحب الجيوش
الإنجليزية لأن القتال قد أصبح طريق المواصلات العالمية فلم يقبل
المستر ماكدونالد هذا الاقتراح وتشبكت بنظريته، وقد رأيت أنه في
موقف غير وطيد وأنه في إبان أزمة سياسية ورأيت أن نهاية انتظار

هذه الازمة قد يتطلب وقتاً طويلاً... فكان الأفضل في هذه الحالة قطع المحادثات والعودة إلى مصر،

إذن لم يرَ سعد أن يستمر في المحادثات، ويكشف عما لديه من مقترحات، لأنه توقع سقوط الوزارة الإنجليزية، كما أشار إلى ذلك بصريح القول،

أما القول بأن سعداً رحمه الله ما كان ليقبل بحال من الأحوال بقاء الجنود الإنجليزية في منطقة قناة السويس فهو قول لا أساس له من الصحة ويكذبه المشروع الذي قدمه سعد باشا إلى لجنة ملنر في سنة ١٩٢٠ وفيه قبول لنقطة عسكرية بريطانية في الشاطئ الشرقي من منطقة قناة السويس على أن تبقى القوات العسكرية البريطانية عشر سنوات ثم ينظر بعدئذ بين الطرفين فيما إذا لم يعد لها لزوم... الخ...

وليس أقطع من ذلك دليلاً على عبقرية سعد كسياسي عظيم (تصفيق)

٢ - مشروع ثروت - تشمبرلين

كان في هذا المشروع بعض التقدم عن مشروع اللورد كرزون ولكنه تضمن قيوداً عديدة على استقلال مصر، وأهم هذه القيود

انه سمح باحتلال مؤبد لمصر فلا جلاء عنها إلا بموافقة الحكومة
البريطانية، وأن القوات البريطانية تبقى في الأراضي المصرية مدة
عشر سنوات ثم بعد انقضاء هذه المدة يعيد الطرفان النظر في مسألة
المكان الذى تستقر فيه — هذا فضلا عما جاء فيه من أنه إذا
حدثت ظروف تهدد حياة الأجانب وأموالهم في مصر يتشاور
الطرفان في أنجع الوسائل لحل الاشكال وأنه لا يصح لمصر أن
تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يثير صعوبات للحكومة
البريطانية أو يضر بمصالحها وأن الامتيازات تعدل فقط ولا
تُلغى .. الخ الخ

وقد عرض هذا المشروع على صاحب الدولة الرئيس الجليل
مصطفى النحاس باشا وعلى وزارته المؤتلفة سنة ١٩٢٨ فرض
ياجماع الآراء لأن فيه تأييداً للاحتلال البريطانى

مقترحات سنة ١٩٢٩

وهى المقترحات التى دارت عليها المحادثات بين حضرة صاحب
الدولة محمد محمود باشا والمرحوم المستر هندرسن ، ولا شك أن
هذه المقترحات تنطوى على تقدم محسوس بالنسبة لما سبقها من
اقتراحات ومشاريع ، ولكنها اشتملت على ذلك النقص الخطير

الذى أخذناه على المشروعات السابقة وهو تأييد الاحتلال أو جملة
معلقاً على موافقة الانجليز على الجلاء، فقد نص في المادة التاسعة من
المقترحات على أنه «تسيلاً وتحقيقاً لقيام صاحب الجلالة البريطانية
بحماية قناة السويس باعتبارها طريقاً أساسياً للواصلات بين الأجزاء
المختلفة للإمبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر
لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في الأراضي المصرية في
الأماكن التي يتفق عليها بعد شرق خط الطول ٣٢ شرق من القوات
المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض ولا يكون لوجود تلك
القوات مطلقاً صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه
بحقوق السيادة المصرية »

ونص في المادة الثالثة عشرة من الاقتراحات على أنه « يجوز
بعد ٢٥ سنة من العمل بالمعاهدة تعديل أحكامها بحسب ما يرى
ملائماً في الظروف التي تكون جارية إذ ذاك وذلك باتفاق بين
الطرفين المتعاقدين »

ومعنى هذه المادة صريح وهو أن المعاهدة بأكملها مؤبدة وهرن
إرادة الانجليز إذ لا يجوز تعديل أى مادة فيها - ومن بينها مادة
بقاء الجيوش البريطانية في الأماكن المحددة شرق خط الطول ٣٢
شرق - إلا بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين كما نص على ذلك حرفياً

أما القول بأن المقترحات نصت على أن كل خلاف في تطبيق أحكام المقترحات أو تأويلها يكون الفصل فيه طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم فلا يخفف ذلك شيئاً من قوة الاعتراض السابق لأن النص صريح في أن تعديل المعاهدة لا يكون إلا باتفاق الطرفين، ولا يحتمل ذلك تأويلاً أو اختلافاً في تأويل يمكن عرضه على عصبة الأمم

أقول ذلك لأن هذه النقطة الحساسة كانت موضع إهتمامنا في سنة ١٩٣٠ وكدنا تقطع المفاوضات عليها لولا أن المستر هندرسون قبل النص الذي عرضناه وفيه توقيت للاحتلال كما سيجي . (تصفيق)

٥ - مشروع معاهدة

النحاس — هندرسون

سنة ١٩٣٠

لا نزاع في أن هذا المشروع الذي كان محل مفاوضات رسمية طويلة شاقة هو أحسن المشاريع السابقة من جميع وجوهه ، وكان أهم ما تضمنه من مزايا : —

(أولاً) — اعتراف الانجليز بتوقيت الاحتلال وتسليمهم لأول مرة في تاريخ المفاوضات مع مصر بأن الجلاء عن القطر المصرى يتم عند ما يصبح الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يكفل حرية الملاحة على القنال فاذا اختلف الطرفان على مقدرة الجيش المصرى بعد عشرين سنة يرفع الأمر إلى عصبة الأمم

ذلكم هو جوهر الاتفاق فى سنة ١٩٣٠ والمعاهدة فى سنة ١٩٣٦ وسأبين لحضراتكم فى تحليل نصوص المعاهدة كيف احتفظنا بهذا الحق الأساسى — وهو أن الدفاع عن مصر وعن قناة السويس نفسها إنما هو من حق مصر أولاً وأن إنجلترا إنما تتعاون معها كليفقوا أن بقاء جيوشها فى مصر ليس إلا ضرورة مؤقتة ريثما يتمكن الجيش المصرى من استكمال قوته وإتخاذ أهبة — وفى ذلك احتفاظ بكل معانى الاستقلال (تصفيق حاد)

ثانياً ، ألغى مشروع المعاهدة فى سنة ١٩٣٠ وجود المستشارين المالى والقضائى اللذين احتفظ بهما لأغراض محددة فى مقترحات سنة ١٩٢٩

« ثالثاً ، — أُلغيت إدارة الأمن العام الأوربية وعدلت النصوص بالنسبة للبوليس الأجني بحيث يمكن الاستغناء عن الجنس في كل سنة من الجنس سنوات المشار إليها في المقترحات .

« رابعاً ، — عدلت النصوص بالنسبة للامتيازات بعض التعديل بحيث لا يكون هناك اختصاص للاستشار القضائي وأدخلت بعض القيود على اختصاص الجمعية العمومية للحاكم المختطة، ولكن الامتيازات ظلت باقية في هذا المشروع كما كانت في مقترحات سنة ١٩٢٩ — هذا ولو أنه نص على الرغبة في إلغائها في المستقبل من غير ما تحديد

« خامساً ، — عدلت النصوص الخاصة بمدة المعاهدة والاتفاقات التي تعقدها مصر مع الدول الأخرى فلم تقيد بقيد ما وكذلك النص الخاص بالسفير البريطاني. وتحدد عدد الجيش البريطاني ومنطقته.. الخ ذلك بحث موجز لم يكن منه بد لان المعاهدة الأخيرة لم تكن إلا تسمية لما سبقها من مشاريع، وسأبين لحضراتكم في بحثنا التحليلي فوق ما يئته من قبل أنها أحسن المشاريع جميعاً وأصلحها لمصر .
(تصفيق)

القسم الثاني

بحث تحليل للمعاهدة

أبها السادة:

لا يرجعكم أن أبدأ الآن ببحثي التحليلي للمعاهدة بعد أن قطعت وقتاً طويلاً (هاتف : الى الصباح) في مقارنتها بغيرها من المشاريع، فالمقارنة تنطوي على شيء من التحليل، والتحليل إنما هو داء قديم عندنا نحن الأساتذة المعلمين فقد اعتدنا أن نقسم بحوثنا تقسيماً، ونفرعها تفرعاً، تسهلاً للطلاب. ولو أنني كطالب لم يكن يرهقني أكثر من هذا التسهيل، والتوسع في التحليل . . . ضحك وتصفيق،

ولعله يجدر بي أن أبدأ بشرح موجز للأدوار التي مرت بها المحادثات الأخيرة حتى إذا مارأيتم كيف بدأنا تبينتم كيف انتهينا .-

بيان موجز

لأدوار المحادثات

تعلنون حضراتكم أنه بعد أن طلبت الجبهة الوطنية المفاوضة على أساس التسليم بنصوص مشروع سنة ١٩٣٠ واستكمال ما نقص منه فيما لم يتم الاتفاق عليه ، جاءنا الرد من نخامة المندوب السامي يقول فيه ما معناه إن الظروف العسكرية قد تغيرت وإن نصوص سنة ١٩٣٠، إنما يكون تطبيقها على هذه الظروف المتغيرة وإن المحادثات تبدأ أولاً بالمسألة العسكرية ثم يليها مسألة السودان وبعدهما المسائل الأخرى.

وعند بدء المحادثات العسكرية قدم الفريق البريطاني مذكرة مطولة شرح فيها وجهة نظره ، ثم طلب بعد تقديمها أن تبقى القوات البريطانية العسكرية على اختلاف أنواعها في القطر المصرى باعتبارها قوات حليفة من غير تحديد لمكان أو لوقت حتى يتسنى للجيش المصرى أن يستكمل معداته ، وعندئذ ينظر الفريقان في التحديد ، وعلى هذا الاقتراح بقوله إن القوات المتحالفة

تكون جميعها متحدة في شركة للدفاع عن مصر ومصالح الحليفين فيها ، فرفض المفوضون المصريون هذا الاقتراح ، وعلى أثر ذلك طلب الفريق البريطانى (أولا) أن تكون هناك قوات عسكرية — برية وجوية — فى منطقة قناة السويس والاسكندرية ، وفى الحدود الغربية ، على أن تكون هناك نقطة ارتكاز فى القاهرة أو مايجاورها (وثانياً) أن تكون للاعلى ميناء بحرية فى مصر ، (وثالثاً) أن يكون الطيران من غير قيد ولا شرط .

وقد قدم الفريق المصرى مذكرة رفض فيها هذه الطلبات باعتبار أنها تتعدى الحد المتفق عليه ، وهى أن تكون نصوص سنة ١٩٣٠ أساساً للمحادثات ، وأن تطبق هذه النصوص على الظروف العسكرية المتغيرة ، وبرر الفريق المصرى وجهة نظره باعتبارات عامة رداً على تلك التى تضمنتها المذكرة الانجليزية .

ولقد روى بعد ذلك تذليلاً للمعقات وتسهيلاً للتفاهم أن يجتمع الرئيسان معاً للمناقشة فى حل يمكن قبوله من الطرفين .

وليس من حقى — وقد كانت المحادثات سرية — أن أفضى لكم بتفاصيلات المجهود الجبار الذى بذله حضرة صاحب البولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا لتذليل المعقات ، أو ما لقيه من معاونة صادقة ودية من قبل نخامة السير مايلز لامبسون — ولكنكم

تدركون مدى هذه الجهود العظيمة عند ما ترون ما انتهت إليه النصوص العسكرية إذا ما قورنت بالمطالب البريطانية الأولى التي أشرت إليها . (تصفيق وهتاف بحياة الرئيس)

ومن المفيد أن أشير هنا إلى أن مسألة الطرق التي أثبتت حولها ضجة كبيرة قد اقترحها الفريق المصري باعتبار أنها ضرورة وطنية ، لا حرية لحسب ، وأن لدولة الرئيس الجليل الفصل في إيجاد هذا المخرج الكريم ، فقد كان الفريق الانجليزى يدل على وجوب بقاء القوات البريطانية في الشرق وفي الغرب وفي الوسط بقوله إنه ليس لدى مصر من طرق أو سبل المواصلات ما يسمح للجيش بصد الغارات المفاجئة ، فأجاب دولة الرئيس على الفور بأن مصر على استعداد تام أن تنشئ الطرق والسكك الحديدية اللازمة ، لأن ذلك يتفق مع برنامجها في الإصلاح والتعمير ، فلا حاجة إذن لاحتلال مناطق أخرى غير منطقة قناة السويس مادامت الطرق الموصلة إليها عمدة صالحة . (تصفيق حاد وهتاف لدولة الرئيس الجليل)

وقد اقتنع الانجليز في النهاية بوجهة النظر هذه التي أقرها الفريق المصري ورأى فيها مخرجاً سهلاً وثمناً بخساً لحل المسألة العسكرية . (تصفيق طويل)

أزمة وملاقاتها

بقى أن أشير هنا إلى أنه في أثناء المفاوضات طلب الانجليز العدول عن النص الوارد في مشروع سنة ١٩٣٠ الذي يقضى بجلاء الجيوش البريطانية عن القطر المصرى عند ما يتمكن الجيش المصرى من استكمال معداته — فأنهم طلبوا في هذا الصدد : —

(أولاً) أن يبقى الجيش بمنطقة السويس وأن يدور البحث بعد ٢٠ سنة ، لا على جلالة عن القطر المصرى بل على تحديد مكانه وتخفيض عدده

(ثانياً) أن تحل إنجلترا محل تركيا في حق الدفاع عن مصر وقناة السويس ، على أن يكون لمصر حق التعاون في هذا الدفاع

فرفض الفريق المصرى قطعاً هذين المطلبين ، وكانت المحادثات وشيكة الفشل لولا أن غمامة السير مايلز لامبسون تلافى الأمر بسفره إلى لندن حيث لقي من الحكومة الانجليزية استعداداً كبيراً للاقتناع بوجهة النظر المصرية ، وبذلك أقتتت المعاهدة وأفلح المسعى

وقد حمل المندوب السامي معه إلى لندن مذكرة بوجهة نظر
الرئيس الجليل وضعت على عجل وعنوانها الدفاع عن قناة السويس .
وإليك ترجمة بعض فقرات هذه المذكرة من الانجليزية : —

« طبقاً لاتفاقية قناة السويس المبرمة في الأستانة سنة ١٨٨٨
يكون حق الدفاع عن القناة لمصر بلا منازع بصفتها الدولة التي تجرى
القناة في أرضها ، وليس هذا مجرد تطبيق للبدا العام الذي يقضى
بأن الدفاع عن شواطئ أى بلد من البلاد إنما هو لازمة من
لوازم سيادتها واستقلالها ، ولكنه مستمد أيضاً من نصوص
اتفاقية القناة ذاتها التي تنص على أن أحكامها لا تنقص بحال من
الأحوال من حقوق وامتياز صاحب السمو الخديو المكتسبة من
الفرمانات ، وفضلاً عن هذا فإن المادة الثانية عشرة من الاتفاقية
تنص على احترام حقوق تركيا باعتبار أن لها سيادة على الأراضى
المصرية (Puissance Territoriale) وبما أن هذه السيادة قد آلت من
غير أى شك إلى مصر كدولة مستقلة بعد أن قطعت صلتها بتركيا ،
فتكون لمصر طبقاً للاتفاقية حقوق السيادة على قناة السويس التي
كانت لتركيا فضلاً عن تلك المعترف بها لها بمقتضى هذه الفرمانات .

« وقد أعطت المادة الرابعة عشرة لمصر حتى خلال تبعيتها لتركيا
الحق الأول في الدفاع عن القناة وفي تنفيذ أحكام الاتفاقية ، ولم
يكن لتركيا إلا حق المعاونة في الدفاع عن القناة إذا أعوزت

مصر وسائله وطلبت إليها المساهمة فيه ، أى أن تركيا تأتى بعد مصر مباشرة فى ترتيب الدفاع عن القناة — والآن وقد أصبحت مصر بلداً مستقلة فمن المؤكد أنها لا يمكن أن تكون أقل حقوقاً فى معاهدة إنجليزية مصرية تعترف باستقلالها مما كانت فى اتفاقية قناة السويس وهى ولاية تابعة . وبعبارة أخرى لو أن لبريطانيا أن تملك الحق الأول فى الدفاع عن القناة بينما لا يكون لمصر غير مجرد المعاونة فى ذلك كما هو مقترح من الفريق البريطانى لكان معنى هذا أن بريطانيا العظمى كخليفة سوف يصبح لها حقوق أوسع مدى مما كان لتركيا وهى البلاد المتبوعة ، وفى هذه الحالة تعتبر بريطانيا العظمى كأنها قد بسطت حمايتها قانوناً وفعلاً على قناة السويس ، ومن ثم على مصر ما دامت القناة ليست سوى جزء لا يتجزأ منها ، مهما قيل إنها طريق للبواصلات بين مختلف أجزاء الإمبراطورية

واستمرت المذكرة تدلل على وجوب توقيت النقطة العسكرية البريطانية فى مصر وأنه لا معنى للترخيص لها فى البقاء إذا لم يكن فى مقدور مصر أن تطالب بالجللاء بحيث لا يكون رهناً بارادة الانجليز

وعلى أثر عودة السير مايلز لامبسون من لندن ونجاحه في مهمته
سارت المفاوضات سيراً حيثاً انتهى بحمد الله إلى عقد المعاهدة كما
تعلون (تصفيق)

والآن نأتى إلى تحليل نصوص المعاهدة فتتكم
أولاً : عن تحقيق المعاهدة لاستقلال البلاد وإغائها التحفظات
ثانياً : المسألة العسكرية وملاحظاتنا عليها
ثالثاً : المخالفة المستمرة أو الأبدية كما أسموها خطأ
رابعاً : مسألة السودان
خامساً : مسألة الامتيازات

١ - المعاهدة تحقق الاستقلال

وتلغى التحفظات

ذكرنا من قبل نصوص المعاهدة التى اعترف فيها الانجليز
باستقلال البلاد ومساواتها للام الحرة ، ونذكر الآن بإيجاز الآثار
المرتبة على هذا الاستقلال فهى :

أولاً : دخول مصر عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة
ثانياً : مجرد التحالف مع دولة مستقلة فيه معنى الاستقلال
ثالثاً : الغاء منصب المندوب السامى فى مصر وتعيين سفير
للبلدين فى كل منهما

ولا عبرة بالاعتراض الخاص بأقدمية الممثل البريطانى على
الممثلين الآخرين فليس فى ذلك أى مساس بالاستقلال ، فقد جاء
فى كتاب فوشى فى القانون الدولى العام الجزء الأول (صفحة ٤٦٦)
«إن كثيراً من الدول تامة السيادة تعترف بأسبقية لبعض السفراء ،
فالبرتغال وسردينيا منحتا أسبقية لسفير فرنسا وانجلترا وأسبانيا ،
كما منحت الدانمارك أسبقية لسفير فرنسا فقط ، وكذلك منحت
تركيا مرات عديدة الأسبقية لسفراء فرنسا باعتبارها حليفة لها .
وكذلك الحال الآن فى سويسرا فإن لسفير فرنسا أسبقية على سائر
السفراء

(رابعاً) كسبت مصر الحق المطلق فى عقد معاهدات سياسية
بغير قيد ولا شرط اللهم إلا أن مصر وانجلترا ليس لهما أن تعقدا
معاهدات تتعارض مع أحكام هذه المعاهدة وهو نص طبيعى فى
كل عقد مادام العقد قائماً .
(خامساً) إلغاء وظيفتى المستشار المالى والمستشار القضاى .

(سادساً) إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية .

(سابعاً) إلغاء وظيفة مفتش عام الجيش المصرى ووظائف الضباط البريطانية فى الجيش المصرى فوراً — وإلغاء البوليس الأجنبى فى ظرف خمس سنوات على أن يستغنى عن خمس عددهم فى كل سنة .

(ثامناً) إلغاء التحفظات الأربعة ، فقد نص فى المادة الثانية عشرة من المعاهدة على أن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها - وبذلك ألغى التحفظ الخاص بحماية الأجانب — وكذلك نص فى مقدمة المعاهدة وفى المادة التاسعة منها على أن مصر هى صاحبة الحق فى الدفاع عن أراضيها وأن إنجلترا إنما تتعاون معها كحليفة، وبذلك ألغى التحفظ الخاص بالدفاع عن مصر - وكذلك نص فى المادة التاسعة على أن قناة السويس هى جزء لا يتجزأ من الأراضى المصرية فضلاً عن كونها طريقاً من طرق المواصلات البريطانية والعالمية ، وأن لبريطانيا أن تتعاون مع الجيش المصرى فى الدفاع عن القناة بحيث لا يبقى جيشها فى منطقة القنال بعد أن يستكمل الجيش المصرى قوته كما ذكرنا .

إذن ، أصبحت حماية المواصلات البريطانية لمصر أولاً وقبل كل شيء — اما التحفظ الخاص بالسودان فقد نص على الاشتراك في إدارته مع عدم المساس بحقوق السيادة كما سيأتى التفصيل ، وكذلك التحفظ الخاص بالأقليات ، فقد أثبت في محاضر الجلسات أن ليست هناك مسألة أقليات في مصر وأنه ليس لبريطانيا أى شأن في ذلك كما نص على إلغاء التصريحات المخالفة للمعاهدة ويدخل فيها تصريح ٢٨ فبراير (تصفيق طويل)

إذن ، قد حققت المفاوضات الغاية منها وهى استقلال البلاد وإلغاء التحفظات التى احتفظ بها للمفاوضة فيها (تصفيق وهتاف للمعاهدة) .

٢ — المسألة العسكرية

وملاحظاتنا عليها

لاشك أن النصوص العسكرية فى هذه المعاهدة هى فى مجموعها متفقة مع نصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ وأما ما اختلف فيه من تفصيل فلا يمس الجوهر أصلاً ، ولا شك أيضاً أن هذه

النصوص هي أصلح من جميع المشاريع السابقة وأنها قد صيغت بحيث لا تتعارض مع استقلال البلاد .

والواقع أن جوهر الكسب في المسألة العسكرية هو أن وجود القوات البريطانية في منطقة السويس إنما هو أمر موقت ومرهون باستكمال الجيش المصرى لمعداته .

ولقد نص في المادة الأولى من المعاهدة على أنه « قد انتهى احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور ، — وليس هذا مجرد نص أفلاطوني — كما قيل — بل إنه بدلا من أن يكون الاحتلال مفروضاً على مصر بأرادة الانجليز أصبح الآن وجود القوات العسكرية بترخيص من جلالة ملك مصر إلى أجل مسمى ، وكذلك اعترف الانجليز صراحة بأنهم يحلون جلاء تاماً عن القطر المصرى عند ما يستكمل الجيش المصرى أهفته على الدفاع عن القناة وسلامتها ، وهذا الاعتراف له مغزاه الخطير لأنه يضع حداً لبقاء الجيوش البريطانية في مصر ، وإذا اختلف في هذا الحد يرجع الطرفان إلى عصبة الأمم أو إلى محكمة آخر ، وعندى أنه ليس أكرم لمصر كدولة مستقلة من هذا التكيف لمسألة النقطة العسكرية ، فقد علق الأمر على مقدرة الجيش المصرى على الدفاع بينما في مشروع الوفد سنة ١٩٢٠ ذكر فقط أن

الجللاء يتم عندما يتبين أنه لم يعد لزوم للجيش البريطاني — وهي
صفة واسعة تحتمل تأويلات عديدة (تصفيق)

أما ما جاء في النصوص العسكرية من توسع عن سنة ١٩٣٠
فقاصر على أمرين (أولاً) حددت نقطتان في منطقة السويس هما
نقطة المعسكر وجنيفه بينما في نصوص سنة ١٩٣٠ حددت المنطقة
من المعسكر إلى المحسمة — والفارق في ذلك بسيط وهو عبارة عن
عشرات من الكيلو مترات في أرض اشترط أن تكون بعيدة عن
الأراضي المأهولة بالسكان — وكذلك زيدت بعض الشيء المساحات
المخصصة لتدريب العساكر في الصحراء وقد ازداد عددهم من ٨٠٠٠
إلى ١٠٠٠٠ واشترط أن تكون التمرينات السنوية في أرض
صحراوية تبعد أكثر من ٢٠ كيلو متراً عن الأراضي المزروعة
هذا هو التوسع فيما يختص بالقوات البرية ، وإنكم لترون أنه
شيء زهيد لا أثر له في الجوهر

الطيران

(ثانياً) أما فيما يختص بالطيران فما لا شك فيه أننا كسبنا فيه
كسباً ملحوظاً بالنسبة لما جاء في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠
ومقترحات ١٩٢٩

ولعلكم تعلمون أن مسألة الطيران لم يتم الاتفاق عليها في سنة ١٩٣٠ فأنهم طلبوا منا أن يكون لهم منازل للطائرات في محطات عديدة في الوجهين البحرى والقبلى إلى السودان ، وأن يكون لهم حق التفتيش على هذه المنازل ووضع رجالهم فيها وأن يكون لهم مطاران في منطقة قناة السويس ومستودع للطيران في بور فؤاد وأن يتمتعوا بحق الطيران في جميع أجواء القطر المصرى من محطة إلى محطة ، فرفضنا هذه المطالب وكانت هذه إحدى النقاط التى لم يتفق عليها إلى جانب نقطة السودان

أما في المعاهدة الحالية فقد اتفق على أن يكون للانجليز مطاران في المنطقة التى تعسكر فيها الجيوش البريطانية في قناة السويس وأن يستغنى عن مستودع بور فؤاد وأن تكون منازل المطارات البرية والمائية حتى تلك التى يمتلكها الجيش البريطانى الآن ملكا لمصر (وتلك المنازل جلها في الصحراء) وأن يسمح للطائرات البريطانية بالنزول فيها عند ضرورات التمرين ، وأنه يجب على كل حال على الطائرات البريطانية ألا تطير لغرض التمرين إلا فوق المناطق الصحراوية في الغالب بحيث لا يكون الطيران فوق المناطق المسكونة إلا حين تقتضى الضرورة ذلك — وما بنا من حاجة إلى القول إن الطائرة لا يمكن أن تطير حول نفسها بل يجب

أن يكون لها مدى واسع للتمرين ، لأن الطائرة تطير حوالى مائتى ميل فى الساعة، فلاشك إذن فى أن نصوص الطيران أصلح لمصر من أى نصوص أخرى فى مشروع آخر .

الطرق

أما الطرق فقد ذكرنا من قبل أنها من اقتراح المفوض المصرى الذى برهن على كياسة وحكمة فى اقتراحه إنشاء الطرق للخروج من مأزق بقاء القوات العسكرية البريطانية فى أما كن عديدة فى مصر

ومن الخطأ أن يقال إنها طرق « حرية » ، فهى طرق عادية كسائر طرق المواصلات فى مصر ، بل ربما كانت أضيق بكثير من الطرق العادية لأنه نص على أن يكون اتساعها حوالى ستة أمتار — وفوق ذلك فإن إنشاء هذه الطرق والسكك الحديدية إنما هو وسيلة من وسائل العمران فى البلاد — ومن المعروف أن الطرق فى مصر أسوأ منها فى أى بلد متمدن آخر، ولذلك اهتمت الحكومة بأن يكون ضمن برنامجها اصلاح الطرق المتعددة فلاجديد إذن فى الأمر إلا

أن المفوض المصرى تساهل في أمر فيه تسهيل عليه ! (استحسان
وتصفيق)

أما القول بأنه ما كان يصح أن تشمل المعاهدة الاتفاق على
الطرق وأنه كان يكفي انشاؤها من غير حاجة إلى نص فليست أرى
في ذلك محلا لاعتراض، لأن المعاهدة بين فرنسا والروسيا نصت
على وجوب انشاء طرق وسكك حديدية متنوعة وعديدة في روسيا
كلفتها مئات الملايين من الجنيهات ، ولم يقل أحد إن روسيا لم تكن
بلدا مستقلة عند ما تحالفت مع فرنسا !

أما الشككات فقد نص في مشروعى سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٢٩
على أن يكون بناؤها على نفقة مصر وذلك في مقابل تنازل إنجلترا
عن جميع الشككات والمطارات التى تمتلكها الآن وبشرط أن ترد
إلى مصر الشككات الجديدة التى ستبنى في منطقة قناة السويس عند
جلاء الجيوش البريطانية عن مصر

وكذلك نص في المعاهدة على أن تتحمل إنجلترا ربع مصاريف
الشككات وأن تدفع لمصر قيمة شككات العباسية وهى تبلغ بضع
مئات ألوف من الجنيهات . ونص أيضاً على أن يكون هناك محكم
بين الطرفين عند الخلاف على البناء ، ولا مراء في أن هذه النصوص
أدق وأصلح من النصوص السابقة

٣ = المحالفة المستمرة

أو هي المحالفة الأبدية كما أسموها خطأ فليس هناك تأكيد معترف به في القانون الدولي

وحسبي أن أقول هنا إن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تختلف عن مشروع سنة ١٩٣٠ في مسألة استمرار المحالفة العسكرية كما يؤخذ من النص نفسه ومن محاضر الجلسات ، فأولئك الذين قبلوا مشروع سنة ١٩٣٠ لا يمكنهم عقلا أن يعترضوا على معاهدة سنة ١٩٣٦ لهذا السبب ، سيما وأتينا اشتراطنا في نص المادة السادسة عشرة أن استمرار التحالف بين الطرفين يكون فقط طبقة للبادئ التي تنطوي عليها المواد ٥ و ٦ و ٧ وهي المواد الخاصة بالمحالفة فقط وليس بنصوص المعاهدة

وبما لا ريب فيه ويعرفه المطلعون على القانون الدولي العام أن المعاهدات أو التحالفات المستمرة يجوز عقدها بين الدول المستقلة ، وأن من الأمثلة على المعاهدات المستمرة معاهدات السلام والتحالفات العسكرية . وهناك أمثلة عديدة أخرى كالمعاهدة بين بريطانيا العظمى والدانمارك في ١٣ فبراير سنة ١٦٦٠ وفي

١١ يونيو سنة ١٦٧٠ وهما معاهدتان مستمرتان لم يحدد لهما وقت
لانتهاهما وقد جددتا تجديداً صريحاً في ١٤ يونيو سنة ١٨١٤ -
وكذلك المعاهدات بين بريطانيا والارجنتين وفنزويلا واوروغواي
التي عقدت في سنة ١٨٣٩ - وكذلك المعاهدة مع روسيا
في سنة ١٨٥٦ التي نص فيها على أن يكون البحر الاسود في حالة
حياد دائم - وكذلك المعاهدة الخاصة بحياد قناة السويس
سنة ١٨٨٨ الخ الخ

فالقانون الدولي يعترف إذن بالمحالفات الدائمة أو المستمرة بين
البلاد المستقلة، بل وأكثر من ذلك يقضى بجواز إنهاء هذه المعاهدات عند
تغير الظروف التي دعت إليها بناء على قاعدة *Rebus sie stantebus*
فلا رية إذن ولا اعتراض من أى وجه من الوجوه (تصفيق) (١)

(١) يلاحظ أنه قد أضيف معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى حالة خطر الحرب حالة
(المفاجآت الدولية الطارئة التي يخشى خطرها). وليس هناك ضرر عمل من هذه الاضافة بل
هناك مصلحة لأن عبارة (خطر الحرب) عبارة عامة لم يحددها القانون الدولي وهي تشمل المفاجآت
الدولية المشار إليها. هذا فضلا عن أنه نص في المعاهدة على وجوب التشاور بين الطرفين.
وهو نص لم يكن له وجود في مشروع سنة ١٩٣٠

٤ = مسألة السودان

لامراء في أننا كسبنا الكسب كله في مسألة السودان إذا قيست النصوص الحالية إلى النص الذي عرضناه في سنة ١٩٣٠ ورفضه الانجليز ! فقد كنا نطلب ارجاع أورطة واحدة من الجيش المصرى أو السماح بالهجرة الحرة إلى السودان أو في القليل السماح لنا بالمفاوضة في مسألة تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ بعدم مرور سنة من عقد المعاهدة فرفضت كل هذه الاقتراحات المتواضعة وفشلت المفاوضات لهذا السبب ، ولقد صارحنا الانجليز وقتئذ بأنهم لا يقبلون أى اشتراك لمصر في ادارة السودان

أما في المعاهدة الحالية فقد كسبنا :

أولاً : اعتراف صريح بالادارة المشتركة بين الفريقين

ثانياً : ارجاع الجيش المصرى من غير قيد

ثالثاً : أن تكون قاعدة التوظيف هي المساواة بين الموظفين البريطانيين والمصريين بحيث يجوز للمصرى أن يرتقى إلى أكبر وظيفة رابعاً : أن تكون الهجرة حرة من غير قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام

(خامساً) ألا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا
البريطانيين وبين الوطنيين المصريين في شؤون التجارة
والمهاجرة والملكية

(سادساً) أن يكون الموظف المصري في شؤون الري عضواً
في مجلس الحاكم العام ليستشار في شؤون مصلحته وأن يكون لمصر
الحق في تعيين موظف اقتصادي كبير بالخرطوم وموظف عسكري
يكون سكرتيراً للحاكم العام

وفوق كل ذلك فقد أضيف بناء على طلبنا احتفاظ بحقوق
السيادة بحيث لا يعتبر الاشتراك في الإدارة مساساً بمسألة السيادة
على السودان

فاذا لم تكن هذه المكاسب جدية فلا أدري ما هي المكاسب
(تصفيق حاد)

٥ = الامتيازات

أما الامتيازات فلا يختلف اثنان في مبلغ ربحنا فيها ، وهو الربح
الحاسم الشامل ، فقد نص على أن انجلترا تقبل إلغاء الامتيازات

التشريعية والمالية عاجلا وبغير إبطاء ، وأنها باعتبارها حليفة ودولة
ممتازة تؤيد مسعى مصر لدى الدول بكل ما لديها من نفوذ ، وأن
النظام المختلط يبق قائماً مدة غير طويلة هي فترة انتقال فقط —
وفوق ذلك كله فإنه قد نص على أنه إذا فشلت المساعي مع الدول
في إلغاء الامتيازات أو فيما يختص بالمحاكم المختلطة فإن مصر تحتفظ
بكافة حقوقها غير منقوصة بالنسبة لنظام الامتيازات بأكمله ،

أما القول بأنه كان على مصر أن تلغى الامتيازات بحجرة قلم
ومن طرف واحد فهو قول يتعارض مع الاتفاقات التي عقدتها
مصر مع الدول بصدد اختصاص الجمعية العمومية المختلطة
ويتعارض مع العرف السياسى الذى جرت عليه كل الدول التى
كانت تنوء تحت عبء الامتيازات — فمثلا تركيا ، كانت قد طلبت
من الدول المجتمعة فى مؤتمر لوزان فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٣ قبول
صيغة تعترف فيها الدول بإلغاء الامتيازات من جانب واحد ، ولكن
الدول رفضت ذلك واتفق أخيراً على النص الآتى : « تقرر الدول
الموقعة على هذه المعاهدة كل فيما يخصه قبول إلغاء الامتيازات
الأجنبية فى تركيا إلغاء تاماً من جميع الوجوه » — وكذلك نص
على أن تركيا تقبل فى فترة انتقال تعيين مستشارين قضائيين من

الأجانب لمدة خمس سنوات للأشتراك في أعمال اللجان التشريعية وتتبع سير المحاكم دون التدخل في شؤونها وقبول الشكاوى التي تقدم عن أحكام هذه المحاكم وكتابة تقارير بشأن ذلك إلى وزير الحقانية . وقد قبلت تركيا أيضاً بمقتضى هذا الاتفاق أن تكون قضايا الأحوال الشخصية للأجانب من اختصاص المحاكم القنصلية إلا إذا قبل المتعاقدون اختصاص المحاكم التركية

وكذلك الحال مع الصين فإن الامتيازات ألغيت فيها بالاتفاق مع الدول في مؤتمرات عقدت لذلك الغرض

وكذلك اليابان فانها لما فشلت في عقد مؤتمر من الدول ألغيت الامتيازات بمعاهدات خاصة مع كل دولة من الدول فالتفتها مع إنجلترا في ١٦ يولييه سنة ١٨٩٤ ومع الولايات المتحدة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٤ ومع إيطاليا في ١٢ ديسمبر ومع روسيا في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ الخ . .

وكذلك أيضاً العراق فقد نص على إلغاء الامتيازات بالاتفاق مع الدول وقبول فترة انتقال المحاكم الأجنبية بمقتضى المعاهدة بين العراق وبين إنجلترا

ترون بما تقدم أن مصر عندما قبلت عقد مؤتمر الامتيازات لم تفعل إلا ما فعله غيرها من الدول ، ومع ذلك فقد احتفظت بحقها الطبيعي في إلغاء الامتيازات إذا فشلت المفاوضات مع هذه الدول — لا سمح الله .

قارنوا ذلك بما جاء في مشروع الوفد سنة ١٩٢٠ من حصر الامتيازات في يد إنجلترا وبما جاء في مشروع سنة ١٩٣٠ من استبقائها واستبقاء المحاكم المختلطة إلى أجل غير مسمى تجدوا أننا كسبنا في الامتيازات على طول الخط (تصفيق حاد طويل)

کلمه ختامية

كلمة ختامية

أبيها الاغفر له :

أرجو أن تغفروا لي إطالة الكلام (هتاف : إلى الصباح ، إلى
الصباح) ولكنكم أيها الاخوان الجامعيون قد أدخلتموني في تجربة
شديدة إذ سمحت لي بأن أحدثكم في معهدكم كأستاذ قديم بينكم
وكان طبعيا — وقد تحدت الزمن وما فعله بي — أن أعتدى على
ثمين وقتكم . . . (ضحك وتصفيق)

ولعل بعض عندى فى الافاضة أنى أشدت بعمل ليس لى فيه
إلا نصيب جد متواضع، فالفضل كل الفضل موزع بين دولة الرئيس
الجليل واخوانى المفوضين الرسميين على اختلاف أحزابهم وهيئاتهم
(تصفيق حاد)

بل ماذا أقول ؟ فهذه المعاهدة كما رأيتم ليست إلا حلقة من
سلسلة مفاوضات بدأت فى سنة ١٩٢٠ واستمرت فى تطور وتحور
حتى انتهت إلى المعاهدة الحالية ، فالفضل لإذن قديم يرجع الأساس
فيه إلى سعد العظيم ومن كانوا معه أو تلوه من المفوضين المصريين
هذا عن الفضل الفنى ، أما الفضل الوطنى - وهو مصدر كل
فضل - فرجعه الى الأمة جمعاء وإلى أبنائها الشهداء ، الذين سبقونا -
رحمهم الله - الى توقيع عهد الاستقلال بمداد من دماء ! (إعجاب
وتصفيق وهتاف بذكرى الشهداء) .

أيها السادة :

مهما تكن قيمة المعاهدة فهي لا تزيد على أنها وثيقة ، وثيقة
الاستقلال ولكنها وثيقة ؛ أما الاستقلال فوثيقة حقيقة ، والحقيقة
بين أيديكم ، ومن صنعكم ، فلو أننا توافرنا وتضافرنا على تنفيذ
المعاهدة تنفيذ جد وصدق وشرف ، لآدت الوثيقة الى الحقيقة -
التي هي النتيجة الطبيعية والمنطقية لها (تصفيق حاد)

أما إذا آثرنا على الاتحاد التخاذل ، وعلى العمل التفاضل ، فما
من وثيقة في الدنيا تنفعنا بل مامن حقيقة تبق لنا، وهاهي ذى الحبشة
التعسة قد أضاعت استقلالها التام بين عشية وضحاها ، رغم عطف
العالم وجمعية الأمم ، فكانت عبرة للمعتبرين !

ذلك أنه لا يكفي أن يعترف الغير بأنك مستقل بل يجب أن
تكونه ، ولا يكفي أن تكسب الحق بل يجب أن تصونه . . .
(إعجاب واستحسان وتصفيق) .

ومن أكبر مزايا المعاهدة الحالية أنها تسمح لمصر بأن تحتم
عليها إذا شامت أن يكون تحالفها قيمة أن تقوى جيشها وتعزز
طيرانها وجميع معداتها الحربية لتكون خير عون لنفسها ولحليفها .
وتحفظ بين الأمم بمكاتها .

أيها الزعماء !

كان شعارنا قبل استقلالنا أن الحق قوة ، فليكن أيضاً شعارنا
في استقلالنا أن القوة حق . ، (تصفيق حاد واستعادة)

ولا تحسبوا أيها الشباب الكرم أن أبواب الجهاد قد أوصدت
دون العالمين ، كلا ، فلقد جاهدتم للاستقلال ، فليكن الآن أن
تجاهدوا بالاستقلال . . (تصفيق وحاسة) . ولو أن الاستقلال

كان آخر مطامعكم . لما حمدنا لكم صنيعكم ، بل الاستقلال بداية لا
نهاية . . فهو السبيل إلى التعمير والبناء ، فارفعوا إذن أبصاركم إلى
السماء ، وشقوا إلى المجد طريقاً في الجوزاء — تلك سنة الطبيعة ،
سنة النشوء والارتقاء...

(إعجاب وحماسة وتصفيق حاد طويل دام بضع دقائق)

في يوم الاثنين ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦
تم طبع «محاضرة الأستاذ مكرم عبيد باشا»
بمبار النشر الحديث
و مطابع احمد الصاوي محمد « بالقاهرة
٧ شارع فؤاد الاول - تليفون ٥٥٤٥٥

دار النشر الحديث
مطابع احمد الصاوي محمد
٧ شارع نواد الأول ٥٥٤٥٥
القاهرة